بسم الله الرحمن الرحيم

ظاهرة الفساد في المجتمع المعاصر
تحليل سوسيولوجي

م.م. بشير ناظر حميد
الجامعة المستنصرية ـ كلية الآداب
قسم الانثروبولوجي

كانون الثاني ٢٠٠٩م

المقدمة وأهمية البحث

إن الفساد لا يُعد ظاهرة أخلاقية ولا ظاهرة استثنائية تتعلق بحالات فردية يمكن التعامل معها بصورة جزئية ، وإنما هو ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متعددة ومتداخلة بحيث يصعب فصلها عن بعضها البعض ، فالبعد السياسي يرتبط بالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد الثقافي ،وقد شهدت السنوات الأخيرة أهتماماً ملحوضاً بظاهرة الفساد على المستوى العالمي كنتيجة لارتفاع معدلات الفساد في العديد من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء ، وقد تجسد ذلك الاهتمام الدولي في عقد العديد من المؤتمرات وإصدار العديد من الوثائق والقوائم من قبل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي فضلاً عن المنظمات غير الحكومية وأهمها منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة تهدف إلى مكافحة الفساد على مستوى العالم ، وهي ايضاً تصدر تقريراً سنوياً عن مستوى الفساد في دول العالم، وتشير القوائم التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية إلى وجود الفساد في كل المجتمعات الغنية والفقيرة المتقدمة والنامية ، غير أنه بشكل عام يمكن القول بأن البلدان الفقيرة أكثر فساداً من البلدان الغنية . وتُعد دراسة ظاهرة الفساد ذات أهمية بالغة وذلك للاعتبارات التالية :

أولاً : تعتبر ظاهرة الفساد من أخطر المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجمع العراقي وأخذت تهدد أمنه وتقدمة ، ولا يُدعى عدم وجود هذه الظاهرة عبر التاريخ ، وإنما شهدت السنوات الأخيرة ازدياد ملحوظ في معدلات هذه الظاهرة ولا سيما داخل المؤسسات الهامة ، وهذا واضح من خلال تدني مستوى الشفافية منذ عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨ حسب إحصائيات منظمة الشفافية الدولية ، وكما موضح في نهاية البحث .

ثانياً : تُعد ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر التي يجب أن يتصدى لها المجتمع بكل قطاعاته المختلفة لأنها تعد نتيجة وسبب في آن واحد ، فالفساد يعد نتيجة لطبيعة الخلل البنائي الذي أصاب المجتمع العراقي في فترة تاريخية معينة ، وما أرتبط بهذا الخلل من مظاهر تتمثل في ضعف هيبة القانون الذي يُخضع المسيئون والمنحرفون للمساءلة والمحاسبة ، وتحديد ما يجب عملة إزاء حالات الانحراف المادي والأخلاقي ، هذا إلى جانب سيطرة الطابع العشائري والعائلي على معظم المؤسسات الحيوية ، وضعف الرقابة الموجهة لبعض قطاعات السلطة داخل المجتمع . هذا وتعد ظاهرة الفساد سبباً للعديد من الظواهر والمشكلات الأخرى المدمرة مثل الإرهاب وشيوع قيم النصب والاحتيال في مقابل أهدار القيم الوطنية والأخلاقية .

ثالثاً : لقد اختلفت جرائم الفساد في الشكل والمضمون في الآونة الأخيرة عما كانت علية في الماضي وبصفة خاصة ما يتعلق بنوعية الأفراد القائمين بهذا الجرائم وأساليب التحايل المستخدمة لإحكام هذه الجرائم .إضافة إلى أن الفساد تعددت وتنوعت أشكاله ، ولم يعد يتخذ شكلاً واحداً كي يسهل ضبطه والتعرف علية وعلى من يقومون به .

وبناءاً على ما تقدم ولما كان مجتمعنا لا يزال مجتمع ناهض يسعى من أجل تحقيق التقدم والتنمية كان لزاماً علينا أن نرصد العقبات التي من شأنها عرقلة مسيرة تقدمة وتنميته ومن أهم هذه العقبات ظاهرة الفساد والتي مازالت الدراسات العلمية المنظمة لها قليلة جداً ومن ثم فقد أضحت هذه الظاهرة جديرة بالدراسة والبحث .

لهذا جاء بحثنا الموسوم " ظاهرة الفساد في المجتمع المعاصر " ليتناول مفهوم الفساد ومعانية وتعريفاته ، ثم التعرف على أبرز الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير الفساد ، حيث تختلف طبيعة التناول النظري للظاهرة باختلاف التوجهات النظرية والمواقف الإيديولوجية للباحثين ، وقد عرضنا اتجاهين رئيسيين ، الاتجاه الأول يضم النظريات التي فسرت الفساد من خلال عوامل فردية مثل النظرية الأخلاقية والنظرية الوظيفية ، ونظرية التنمية والتحديث . أما الاتجاه الثاني فأنه يقدم تفسيراً للفساد من خلال عوامل بنائية مثل نظرية التبعية والمادية التاريخية والاتجاهات النقدية الحديثة .

بعد ذلك نعرض مظاهر الفساد والآثار المترتبة علية كما تقدمها الكتابات المهتمة بالظاهرة والتي يؤكد بعضها على وجود آثار إيجابية للفساد ، وبعدها تناولنا ظاهرة الفساد في بعض المجتمعات ومنها المجتمع العراقي ، ومن ثم تناولنا العوامل الموضوعية التي تحد من ظاهرة الفساد ، وأخيراً حاولنا في خلاصة موجزه تحديد أهم استنتاجات البحث ، إضافة إلى التوصية التي قدمها الباحث لعلاج ظاهرة الفساد .

أولاً : مفهوم الفساد وتعريفاته

١. **الدلالات اللغوية للفساد :** في اللغة العربية يتميز مفهوم الفساد بالثراء والتعدد ، فالكلمة مصدر وفعلها فسد ، والفساد في لسان العرب هو نقيض الصلاح ، فسد يفسد وفسد فساداً وفسوداً، والمفسدة خلاف المصلحة ، والاستفساد خلاف الاستصلاح(١)، وفي المعجم الوسيط الفساد يعني التلف والعطب والاضطراب والخلل والقحط ، والمفسدة تعني الضرر(٢)، وفي المعجم القانوني فسد الشيء بمعنى تلف أصبح سيئاً وأردئ مما كان ، وفي قاموس أكسفورد يعرف الفساد بأنه فساد العقل أو فساد الحقيقة أو فساد الأحوال أوي أمر بصفة عامة وقد يكون الفساد فساداً فيزيقياً أو فساداً أخلاقياً ، وهناك عدة استخدامات لغوية لكلمة فساد تطرحها القواميس والأدبيات والتي من أهمها هو الفساد العضوي ، الفساد الأخلاقي ، الفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامة والذي يشير على فساد وإفساد الموظف العام ، أو حثه بطرق غير سوية وغير قانونية على إهدار واجبات الوظيفة العامة لتحقيق أغراض خاصة(٣).

٢. **تعريف الفساد :** يعتبر مفهوم الفساد **Corruption** مثل العديد من المفاهيم السياسية والاجتماعية مفهوماً مركباً ينطوي على أكثر من بُعد ، ولذلك تعددت اتجاهات تعريف المفهوم وترجع تلك التعددية إلى أن كل تعريف قد ركز على بعُد واحد من أبعاد المفهوم. وتشير إنسيكلوبيديا علم الاجتماع إلى أنه برغم أن كلنا يعرف ما هو الفساد ، إلا أن هناك صعوبة في تعريفه ، فالثقافات المختلفة لديها مفاهيم مختلفة عن الفساد حيث يختلف مفهوم الفساد من ثقافة إلى أخرى ، فما يعتبر سلوكاً فاسداً في الدنمارك مثلاً قد ينظر إليه باعتباره سلوكاً مقبولاً في إندونيسيا ، وذلك الفهم يختلف أيضاً من مرحلة زمنية إلى أخرى ، فشراء منصب . على سبيل المثال . كان إجراءً معترفاً به في بريطانيا بالقرن الثامن عشر بل ويعتبر سلوكاً نموذجياً يجب أن يحتذي به ، بينما أصبح هذا السلوك اليوم انحرافا لا يمكن التماس العذر فيه أو تبريره(٤). والفساد شأنه شأن أي ظاهرة لا ينشأ في فراغ ، وليس نتاجا لحالة نفسية طارئة ، بل يمثل ظاهرة اجتماعية متشابكة الخلايا من حيث كونه مظهراً

لرموز ثقافية وسلوكيات منحرفة تشيع في خلايا المجتمع وتنتشر بين مؤسساته ونظمه ، فالمحسوبية والرشوة العلنية والمقنعة واستغلال المناصب وتعيين الأقارب ومخالفة القوانين ودعم مشروعات استثمارية لأهداف خاصة ، حتى لو كانت على حساب الأهداف القومية ، والتدخل في الانتخابات ومساندة حزب سياسي ضد حزب سياسي آخر، وتجريف الأراضي الزراعية والاستيلاء على وسائل الإنتاج دون وجه حق والتعامل مع السموم البيضاء ونشرها بين أفراد المجتمع الأطفال منهم والكبار ، والإهمال واللامبالاة ، وتبني قيم العمل غير المنتج واستغلال الوظائف والسمسرة حتى في الصفقات العسكرية والاقتصادية وغيرها،كل هذه الأمور التي تصبح رموزاً ثقافية متداولة بين أفراد المجتمع تؤدي إلى تخدير الوعي الاجتماعي ، وتهديد الكيان الموحد للطبقات الاجتماعية(٥).والفساد كمفهوم عام يشمل كل أشكال استغلال الوظيفة ، سواء كانت عامة أو خاصة ، ويكتسب هذا المصطلح مغزى أوسع عندما يستخدم للدلالة على تصرفات تحدث خارج أطار الشرعية يقوم بها أصحاب سلطة سياسية أو أدارية(٦)

وقد صنف هايدنهايمر **Arnold Heidenheimer** الفساد إلى ثلاث فئات:(٧)

- فساد أبيض: ويشمل السلوكيات التي يرى الأقلية فقط من أفراد المجتمع أنها مستحقة للعقاب.
- فساد رمادي : ويتضمن السلوكيات التي يرى بعض أفراد المجتمع ضرورة توقيع العقاب على مرتكبيها ، بينما لا يرى آخرون ذلك .
- فساد أسود : ويشمل السلوكيات التي يكون هناك إجماع من الأغلبية على إدانتها وضرورة توقيع عقاب على مرتكبيها .

ويرى هايدنهايمر أن مفهوم الفساد يتغير ويتطور مع تطور المجتمعات الإنسانية من مرحلة تاريخية إلى أخرى ، فالسلوك الذي كان ينظر إليه في مرحلة معينة باعتباره فساد ابيض قد يصبح رمادياً وقد يتحول إلى فساد أسود في مراحل زمنية أخرى .

وفي تصنيف آخر تحدد إنسيكلوبيديا التنظيمات السياسية الفساد في ثلاث أنماط هي الفساد الفردي ، والفساد النظامي أو المؤسسي ، والفساد النسقي ، وحيث يعرف الفساد هنا باعتباره صفقة تتم بين طرفين على الأقل حيث تؤدي إلى تحقيق نتيجة يصعب على أحدهما أن يحققها بمفرده(٨).

ويتضمن الفساد الفردي .كما تشير دائرة المعارف السابقة . تلك الأفعال الفردية ذات الطابع الانتهازي والإجرامي.أما الفساد النظامي أو المؤسسي فإنه يتضمن تلك الأنشطة والسلوكيات التي تتجاهل الإجراءات والقواعد الرسمية داخل مؤسسة ما . في حين يحدث الفساد النسقي حيث تستخدم المناصب العامة والسلطة الرسمية كوسيلة للإثراء والمكاسب الشخصية وذلك من خلال النسق السياسي ، ويرتبط الفساد النسقي عادة ببلدان العالم الثالث ، ويكون واضحاً ارتباطه الوثيق بأنساقها السياسية(٩).

يمكن القول بأن الفساد الفردي يمثل هنا سلوكيات الانحراف الفردية أي الجريمة بمعناها الفردي المعتاد بينما يشير الفساد النظامي أو المؤسسي على الفساد الإداري أو البيروقراطي والذي يحدث بداخل المؤسسات البيروقراطية متجاهلاً لقواعدها الرسمية ، أما الفساد النسقي فإنه يعبر عن نمط ثالث من الفساد وهو الفساد السياسي الذي يتم من خلال استغلال منصب عام لتحقيق مكسب خاص ويلعب فيه النسق السياسي دوراً

أساسياً ، ومن ثم كان ارتباط هذا النوع من أنواع الفساد ببلدان العالم الثالث التي يعاني معظمها من فساد واستبداد أنظمتها الحاكمة.

وتعرض القواميس المختلفة معاني متعددة للفساد يصنفها روبرت ويليام **Robert Williams** في ثلاث معاني أساسية وهي:(١٠)

١. الفساد العضوي **Organic Corruption** : ويشير إلى التلف الذي يصيب الأشياء فيفقدها نفعها ، ويرى "روبرت ويليام" أن هذا المعنى للفساد قليل النفع للبحث الاجتماعي والسياسي ، وذلك لأن الفساد في معناه العضوي عادة ما يستخدم لوصف حالة تدهور أو انحطاط الدول وأيضاً انحراف أو سوء سلوكيات السياسيين والأمراء ، ومن ثم لا يساعدنا المعنى العضوي للفساد على تفسير طبيعة الفساد .

٢. الفساد الأخلاقي **Moral Corruption** : وتركز القواميس في هذا المعنى للفساد على مصطلحات أخلاقية مثل انهيار المبادئ الأخلاقية ، ويستخدم هذا المعنى للفساد في الحياة السياسية للإشارة إلى تدهور أخلاقيات الحكام أو المحكومين حيث يمثل الفساد السياسي . في هذه الحالة . تساؤلاً حول القيم الأخلاقية للحكام أو المحكومين ، ويستخدم المعنى الأخلاقي لوصف حالة الانحراف الأخلاقي لهم .

٣. الفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامة **Official Corruption** : ويركز هذا المعنى للفساد على الانحراف عن القواعد والإجراءات الرسمية أكثر من تركيزه على الانحراف الأخلاقي أو العضوي، ويحدد هذا المعنى الرشوة ، والوساطة ، واستغلال الموارد العامة في أغراض خاصة ، باعتبارها الأنماط الرئيسية للسلوكيات الفاسدة . ويأخذ "ويليام" على هذا المعنى الأخير للفساد أنه لم يشير إلى نتائج أو آثار الفساد(١١).

ومن الملاحظ هنا أن "روبرت ويليام" يقرر مدى أهمية المعاني السابقة للفساد استناداً إلى الدور الذي يلعبه المعنى في تحليل ظاهرة الفساد سواء من حيث فائدته في تفسير طبيعة الظاهرة أو رصد نتائجها وآثارها على المجتمع .

وإضافة إلى ذلك فإنه يمكن القول بأن الفساد بنوعيه السياسي والإداري نجده متضمناً تحت المعنى الثالث من المعاني التي استعرضها "ويليام" وهو الفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامة بينما لا نجد تميزاً واضحاً للفساد الأخلاقي حيث يظهر بعض التداخل بينه وبين المعنى العضوي للفساد .

ويكاد يكون التعريف الأخير للفساد الذي أشار إليه "روبرت ويليام" وهو فساد الوظيفة العامة هو المعنى الذي تتفق حوله تقريباً التعريفات المختلفة العديدة للفساد في الأدبيات الاجتماعية والسياسية ، حيث تتفق هذه التعريفات على النظر إلى الفساد باعتباره " إساءة استغلال الوظيفة العامة لأغراض خاصة ، والتربح من الوظائف العامة ، وسوء استغلال وتبديد المال العام"(١٢) .

وتعرض إنسيكلوبيديا علم الاجتماع لتعريفات الفساد لدى بعض علماء الاجتماع والسياسة ، وتدور حول نفس المعنى السابق ، فنجد العالم السياسي الأمريكي "كاي" **V.O.Key** يعرف الفساد بأنه "إساءة استغلال السلطة لتحقيق مكسب شخصي أو جزئي". ويعرفه عالم سياسي آخر وهو "ناي"**Joseph Nye** بأنه

"السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية للمنصب العام (سواء أكان بالانتخاب أو بالتعيين) للحصول على مكاسب فردية (شخصية أو عائلية أو قبلية)، وأنه يتضمن سلوكيات مثل الرشوة والمحسوبية(١٣) .

ويمكن القول أن التعريفات المتعددة للفساد قد ركز كل منهما على بعد أو آخر من أبعاد ظاهرة الفساد. ويوضح "موريس زيفتيل **Morris Szeftel**" ذلك حيث يصنف بعض التعريفات تحت محور يطلق علية "محور المصلحة العامة"، والتي تنظر إلى الفساد باعتباره ظاهرة ضارة أو مدمرة للمصلحة العامة .وتعريفات أخرى يضعها تحت "محور السوق" حيث ترى تلك التعريفات أن الفساد يحدث حينما يتم تغيير معايير وقواعد ممارسة الوظيفة العامة من نموذج "السعر المحدد أو القيمة المحددة"إلى "نموذج السوق الحر". أما المجموعة الثالثة من التعريفات فيضعها "زيفتيل" تحت "محور الوظيفة العامة" حيث تؤكد تلك التعريفات على أن الفساد يعني "إساءة استغلال الوظيفة العامة من قبل أصحاب المناصب لتحقيق مكاسب خاصة".أما المحور الأخير الذي يرى "زيفتييل" أنه مازالت هناك دراسات توظفه برغم ما علية من تحفظات وما وجه إليه من انتقادات فهو "محور الرأي العام" والذي يركز على نظرة الرأي العام أو قطاعات منه لسلوكيات وموظفي ومسئولي الحكومة.(١٤)

وفي صياغة أخرى يصنف "سكوت"**James C. Scott** تعريفات الفساد وفق معايير معينه ، يرى أنه يمكن الاستناد إليها في تحديد مستويات السلوك التي يعد الانحراف عنها فساداً . ويرى "سكوت"أنه توجد ثلاث معايير وردت في تعريفات الفساد لتحديد مستويات السلوك ألا وهي:(١٥)

١. المصلحة العامة
٢. الرأي العام
٣. القانون أو الوظيفة العامة

غير أن كل معيار من هذه المعايير ، وخاصة المصلحة العامة والرأي العام ، يواجه صعوبات كبيرة على المستوى العملي أو الواقعي . فمن غير الواضح . على سبيل المثال . ما المقصود بالمصلحة العامة تحديداً، لذلك فإن استخدام مثل هذه المعيار يتطلب منا تعريفاً واضحاً لا لبس فيه ، لمعنى المصلحة العامة لكي نصنف الأفعال والسلوكيات المختلفة وفقاً لمدى اقترابها من تحقيق المصلحة العامة أو ابتعادها عنها .

ولكن المشكلة .كما يرى سكوت . تكمن في أن أي تعريف مقترح للمصلحة العامة أو لغيرها من المعايير السابقة لن يلقي اتفاقاً عاماً حيث تضل الاختلافات الأيديولوجية حائلاً دون ذلك الاتفاق حول ماهية المصلحة العامة ، فقد نجد على سبيل المثال أن ما يعتبر سلوكيات فاسدة في مجتمع ما قد لا ينظر إليه على مثل هذا النحو في مجتمع آخر ، بل قد يحدث ذلك أيضاً داخل المجتمع الواحد مع اختلاف المراحل الزمنية التي يمر بها هذا المجتمع ، وعلى ذلك فقد تكون هناك سلوكيات أو أفعال نراها جميعاً أنها سلوكيات فاسدة بينما هي تحقق الصالح العام ، وفي المقابل قد توجد سلوكيات معينة لا تبدو أمامنا أنها سلوكيات فاسدة بينما هي في الواقع تعمل ضد الصالح العام وتضر بالمصلحة العامة .

وفيما يتعلق بالمعيار الثاني وهو "الرأي العام" والذي يركز على نظرة عامة الشعب لسلوكيات الفساد ، فإن هذا المعيار يحدد الفعل الفاسد وفقاً لما يراه الرأي العام وتقييمه لهذا الفعل فيما إذا كان فاسداً أم لا . وهذا المعيار للحكم على مستويات السلوك ، تواجهه أيضاً صعوبات على المستوى العملي كما يرى

"سكوتScott"، وتتمثل هذه الصعوبات في مدى الاتفاق حول معنى الرأي العام ، وماذا يشكل الرأي العام، أضافه إلى أنه من الصعوبة بمكان الاستناد إلى رأي الجماهير في حكوماتهم فيما إذا كانت فاسدة أم لا ، وذلك لأنهم لن يعطوا إجابات صحيحة وموضوعية. لذا يرى "سكوتScott" أنه يجب استبعاد كلا المدخلين: المصلحة العامة والرأي العام عند دراسة الفساد .أما فيما يتعلق بالمدخل الثالث والخاص "بالقانون" والذي يركز على اعتبار الفعل الفاسد هو الفعل الذي ينتهك القانون ، فإن "سكوتScott" يرى أنه برغم ما لدى ذلك المدخل من نقاط ضعف إذا ما اعتمدنا علية في تعريف الفساد ألا أنه يبدو أكثر المدخل ملائمة .

ويعرف"سكوتScoot" الفساد وفقاً للمدخل القانوني بأنه " السلوك الذي ينحرف عن القواعد الرسمية للوظيفة العامة سواء أكانت بالانتخابات أو بالتعيين.وذلك لتحقيق مكاسب خاصة (شخصية أو أسرية أو قرابية) أو لتحقيق ثروة أو مكانه معينه"(١٦).

ونضع هنا بعض التحفظ على آراء "سكوتScott" والتوقف عند ما أثارة حول عدم موضوعية رأي الجماهير في مدى فساد حكوماتهم حيث نرى على العكس من ذلك أن أكثر الآراء موضوعية فيما يتعلق بممارسات السلطة والحكام هو رأي الجماهير المحكومة .

ويمكن أن نجد هنا أيضاً اتفاقاً بين تصنيف "سكوت" للفساد وبين تصنيفات غيره من العلماء وإن اختلفت المسميات. فالفساد السياسي والإداري نجده حاضرا عند "سكوتScott" تحت المدخل القانوني في تعريف الفساد وهو ذاته "فساد الوظيفة العامة"لدى "روبرت ويليام" و "موريس زيفتيل" ، وهو أيضاً الفساد المؤسسي ، والنسقي ، في إنسيكلوبيديا التنظيمات السياسية .

ويعني ذلك أن تعريفات الفساد رغم تعددها وتنوعها ، وبرغم المشكلات العملية المحيطة بها ، إلا أنها تتفق على أن الفساد هو انحراف عن القواعد الرسمية للوظيفة العامة أو السلطة وإساءة استغلالها لتحقيق مكاسب خاصة. وعلى ذلك نستطيع أن نخلص من العرض السابق إلى ما يلي :

١. تتبنى معظم الأدبيات الاجتماعية والسياسية المهتمة بظاهرة الفساد تلك التعريفات المدرجة تحت مدخل القانون أو الوظيفة العامة والذي يركز على الانحراف عن القواعد والواجبات الرسمية أكثر من تركيزه على الانحراف الأخلاقي أو العضوي . فالفساد وفقاً لهذه التعريفات هو " السلوك الذي ينحرف عن القواعد الرسمية للوظيفة العامة سواء أكانت بالتعيين ، أو بالانتخابات ، وذلك لتحقيق مكاسب خاصة قد تكون شخصية أو أسرية أو حتى قرابية .
٢. يحدد اتجاه الوظيفة العامة مظاهر الفساد في بعض المظاهر الرئيسية كالرشوة ، والواسطة ، والمحسوبية ، واستغلال الموارد العامة في أغراض خاصة .
٣. يمكن التمييز بين الفساد الإداري والفساد السياسي في أن النوع الأول وهو الفساد الإداري يمثل انتهاكاً للقواعد الرسمية وانحرافاً عن الإجراءات واللوائح التي تحكم الوظيفة العامة داخل مؤسسة ما ، وهي غالباً ما تكون وظيفة عن طريق التعيين . أما النوع الثاني وهو الفساد السياسي فإنه قد يستخدم القواعد الرسمية أو السلطة الرسمية ذاتها كوسيلة لتحقيق مكسب خاص ، وقد تكون الوظيفة هنا عن طريق الانتخاب .
٤. تتحدد خصائص ظاهرة الفساد كما تشير إليها التعريفات السابقة فيما يأتي :

- الفساد ظاهرة دينامية تختلف من مجتمع لأخر ، ومن ثقافة إلى ثقافة أخرى ، وتختلف أيضاً داخل المجتمع الواحد مع اختلاف المراحل الزمنية لهذا المجتمع ، فما يعتبر سلوكاً فاسداً في مجتمع ما لا يعد كذلك في مجتمع آخر ، وما يعد فساداً خلال مرحلة زمنية معينة داخل مجتمع ما لا ينظر إليه بنفس النظرة خلال مرحلة زمنية أخرى داخل نفس المجتمع .
- الفساد غالباً ما يكون له طابع مؤسسي أو نسقي حيث يتطلب وجود طرفين أو أكثر بينما ينظر إلى الانحراف الفردي باعتباره انحرافاً أخلاقياً قد يطلق علية انحراف أو جريمة أو مسمى آخر غير الفساد .
- تتضمن ظاهرة الفساد انهيارا للمبادئ الأخلاقية، وإضراراً بالمصلحة العامة ، وتحقيق مكسب فردي .

ثانياً : الاتجاهات النظرية المختلفة في تفسير الفساد

كما تتعدد تعريفات الفساد تتعدد المداخل أو الاتجاهات النظرية التي حاولت الاقتراب من تلك الظاهرة وتفسيرها ، وتختلف طبيعة التناول النظري لظاهرة الفساد باختلاف التوجهات النظرية والمواقف الأيديولوجية للباحثين حتى أننا نجد تحليلات قد تصل على حد التناقض في تناولها لهذه الظاهرة . وفي سياق تلك الاختلافات النظرية يذهب "روبرت ويليام" إلى أنه لا يوجد اتفاق على اتجاه نظري واحد في دراسة الفساد وتفسيره ، كما لا يوجد تعريف واحد متفق علية بين الباحثين(١٧).

وبرغم تعدد الاتجاهات النظرية وتباينها في تفسير الفساد ، ألا أننا يمكن أن نميز بداخلها بين اتجاهين رئيسيين اتجاه يرجع الفساد إلى عوامل فردية ، والاتجاه الثاني يرجع الفساد إلى عوامل بنائية .

ويمكن تصنيف نظريات الفساد تحت أي من هذين الاتجاهين ، ذلك أنه برغم تباين تلك النظريات إلا أن جميعها تشترك إما في تفسير الفساد من خلال عوامل فردية قد تكون أخلاقية ، وقد تتعلق باتخاذ بعض الإجراءات التي توفر الفرص للفساد وتتيح المجال أمامه ، وقد تكون سيكولوجية ، إلى آخر ذلك من عوامل تحتم ضرورة البحث عن بدائل لمواجهة ظاهرة الفساد في السلوك الفردي وما يطرأ علية من تغيرات ، وعلى الطرف المقابل تشترك نظريات أخرى في تفسير الفساد من خلال عوامل بنائية ، وذلك برغم تباينها في عناصر عديدة أخرى . وسوف نتعرض تفصيلاً للاتجاهين من خلال الفقرات التالية :

الاتجاه الأول : ويشمل مجموعة النظريات التي فسرت الفساد من خلال عوامل فردية ويمكن حصرها في الاتجاهات الأساسية التالية :

١. الاتجاه الأخلاقي : وترى هذه النظرية أن الضعف الإنساني يكون عادتاً هو مصدر الفساد فترجع الفساد إلى عوامل أخلاقية أكثر منها عوامل اقتصادية أو سياسية ، فإذا ما تدهور المستوى الأخلاقي لأفراد أي مجتمع إنساني ينتشر الفساد ، ومن ثم تأتي مواجهة هذه الظاهرة من خلال الارتقاء بالقيم والمبادئ الأخلاقية(١٨)

وينظر أصحاب المدرسة الأخلاقية للفساد باعتباره عائقاً أمام عملية التنمية والتحديث ، وأنه يضعف من شرعية النظام الحاكم ، وقد رأى "ميردال" على سبيل المثال أن تفشي الفساد يعوق التنمية والتطور ، ويضعف من الوحدة القومية ، ويقلل من الاحترام والولاء للحكومة ، ويهدد أيضاً الاستقرار السياسي(١٩)، ويعني ذلك أن

الاتجاه الأخلاقي في تفسير الفساد ينظر إليه كظاهرة سلبية تترتب عليها آثاراً ضارة بالتنمية والوحدة الوطنية والاستقرار السياسي .

٢. الاتجاه الوظيفي : برغم أنه يوجد العديد من التحليلات الوظيفية المتنوعة التي يركز بعضها على وحدات صغرى كالمجموعات ، بينما يركز بعضها الأخر على تحليل وحدات كبرى كالمجتمع ،إلا أن تلك التحليلات المتباينة تلتقي حول رؤية واحدة عند دراستها لنسق سياسي أو اجتماعي معين ألا وهي التركيز على ماهية الدور أو الوظيفة التي يؤديها نموذج معين من السلوك في حماية واستقرار النسق ككل أكثر من تركيزها على كيفية أو أسباب نشأة هذا السلوك(٢٠).

وانطلاقا من تلك الرؤية ووفقاً لنظريتهم العامة عن نماذج السلوك الاجتماعي ، ينظر الوظيفيون إلى الفساد باعتباره سلوكاً اجتماعياً قد يسهم في حماية الاستقرار السياسي والتكامل الاجتماعي داخل بعض المجتمعات ، فهو كأي شكل آخر من النشاط يقوم بأداء بعض الوظائف الأساسية(٢١) "فميرتون" . على سبيل المثال . يرى أن الفساد يمكن أن يكون ميكانيزم لتشجيع التغير الاجتماعي وإشباع الحاجات غير المشبعة لجماعات معينه داخل المجتمع(٢٢). ويعني ذلك أن الفساد من وجهة نظر الوظيفية قد تترتب علية نتائج أو آثار ايجابية في بعض الأحيان ، وبتعبير الوظيفيين يشكل الفساد أحياناً سلوكاً وظيفياً .

وفي نفس السياق يؤكد "إميل دوركهايم" على أهمية الجريمة بالنسبة للبناء الاجتماعي ، وذلك في حالتها المعتادة ، فالجريمة من وجهة نظره سلوكاً متوقعاً داخل كل أنماط المجتمعات ، لكنها تصبح ظاهرة مرضية حينما تزداد عن معدلاتها المعتادة ، ويسجل "إميل دوركهايم" عدة وظائف اجتماعية تسهم بها الجريمة حينما تكون في معدلاتها المعتادة منها أنها تساعد على تحقيق التطور الطبيعي للجوانب القانونية والأخلاقية ، وذلك لأنها تمهد الطريق أمام هذا التطور بإحداث نوعاً من المرونة في بناء النسق ، كذلك قد تسهم الجريمة في إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية(٢٣) غير أن الوظيفيين قد نظروا أيضاً إلى الفساد باعتباره ظاهرة معوقة وظيفياً داخل بعض البلدان ، حيث قام بعض العلماء الوظيفيون بتحليل ظاهرة الفساد في بعض الدول كظاهرة معوقة وظيفياً(٢٤)

ألا أن الرؤية الوظيفية للفساد قد تعرضت للنقد لكلا النوعين من التحليلات الوظيفية سواء تلك التي تحدثت عن الفساد كسلوك وظيفي تترتب علية آثار ايجابية ، وأيضاً لتلك التحليلات التي رأت الفساد في بعض البلدان كظاهرة معوقة وظيفياً .

وقد ذهب "روبرت ويليام" إلى أن تقرير الوظيفيين لفكرة أن نموذج معين من السلوك تترتب علية نتائج وآثار ايجابية أو سلبية هي فكرة جيدة وجذابة ، ولكنها لا تقدم تفسيراً للسلوك ذاته ، فالفساد كسلوك اجتماعي أو سياسي . قد يسهم أو لا يسهم . في تحقيق التكامل والاستقرار السياسي ، غير أن ذلك ليس هو المهم كما يرى "ويليام" ، وإنما الأهم من ذلك هو تقديم تفسيرات عن كيفية نشأة مثل هذا السلوك ، أو لماذا يأخذ شكله الذي هو علية ، كذلك فأن الادعاء بوظيفية الفساد يتطلب براهين وأدلة أمبيريقية(٢٥).

وإضافة إلى ما سبق ، أضفت النظرية الطابع الأخلاقي على ظواهر الانحراف عموماً ومنها ظاهرة الفساد، فالانحراف عامة يدفع إلية عامل أخلاقي متمثل في خروج الشخص المنحرف عن المعايير والقيم المشتركة والسائدة داخل مجتمعة(٢٦)، ويعني ذلك أن مواجهة ظاهرة الفساد تتم عن طريق تعديل السلوك الفردي .

٣ـ اتجاه التنمية والتحديث : يرتبط هذا الاتجاه في كثير من تفسيراته للفساد بالاتجاه الوظيفي ، وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الفساد كظاهرة طبيعية ملازمة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها حتماً أي مجتمع إنساني ويتجاوزها ، ذلك أن أعراض الفساد التي تظهر احياناً ما هي ألا أعراض مرضية ضرورية تصاحب مراحل النمو التي يمر بها أي مجتمع إنساني . ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمعات المتقدمة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية قد مرت بهذه المرحلة الانتقالية ثم تجاوزتها وانتقلت إلى مرحلة أكثر شفافية ، وأن بلدان العالم الثالث التي ينتشر فيها الفساد سوف تجتاز حتماً هذه المرحلة وتنتقل إلى مرحلة أكثر شفافية مثل المجتمعات المتقدمة ، فمثلما كان التغير السياسي لدولة ما يفسر بالنظر إلى مرحل التنمية التي تمر بها هذه الدولة أو تلك ، فإن الفساد . في رأي علماء التنمية والتحديث . ينظر إلية أيضاً كمرحلة وكظرف انتقالي(٢٧) .

ويرى "ويرثيم **Wertheim**"كذلك أن ظهور الفساد يكون حتمياً خلال انتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى ، مثال ذلك عند انتقال المجتمع من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة المجتمع الحديث فخلال هذه المرحلة الانتقالية يؤدي تضارب وتصارع القيم والولاءات لدى أفراد المجتمع إلى عدم الاستقرار ، والى اختلاط العام بالخاص ، ويترتب على ذلك . في رأي ويرثيم . أنه يجب البحث عن حلول ظاهرة الفساد في السلوك الفردي وما يطرأ علية من تغيرات(٢٨) .

وقد وجهت انتقادات عديدة لاتجاه التنمية والتحديث قللت من قيمته كنظرية قادرة على تفسير واقع مجتمعات العالم الثالث ، ومن بين تلك الانتقادات رفض ذلك الاستقطاب النظري غير الواقعي لمجتمعات العالم إلى نموذج المجتمعات التقليدية في مقابل نموذج المجتمعات الحديثة بينما لا يشهد الواقع تلك النماذج بشكل خالص ، فأكثر المجتمعات حداثة نستطيع أن نرى فيها بعض الخصائص التقليدية . ومن الانتقادات أيضاً التي وجهت إلى هذه النظرية افتراضها بأن خط التطور لابد أن يقف عند نقطة التطور التي وصلت إليها أوربا والولايات المتحدة متجاهلة بذلك اختلاف ظروف التنمية والتراث الحضاري في مجتمعات العالم الثالث عنه في أوربا وأمريكا ، مما يجعل هناك إمكانية أن تسير مجتمعات العالم الثالث في مسارات أخرى للتطور .

كذلك أغفلت نظرية التحديث عن عمد الفترة الاستعمارية التي مرت بها مجتمعات العالم الثالث وما تخللها من محاولات نهب وسلب لمواردها أدت إلى فقرها وتخلفها وما ترتب على ذلك التخلف من مشكلات وظواهر سلبية عديدة من بينها الفساد ، في ذات الوقت الذي لعب فيه الاستعمار دوراً ايجابياً في بلاده حيث أسهم بما سلبه من موارد الدول المستعمرة في تحقيق التنمية الغربية ، ومن ثم فإنه بمنطق نظرية التنمية والتحديث يحتاج العالم الثالث إلى عالم آخر ينهب موارده ليتمكن من تأسيس تنميته(٢٩) وتجاوز ظاهرة الفساد المنتشرة داخل مجتمعاته .

الاتجاه الثاني : ويتضمن مجموعة النظريات التي فسرت الفساد من خلال عوامل بنائية ، يمكن حصرها في الاتجاهات التالية :

١ـ نظرية التبعية : يرى علماء نظرية التبعية أن الأبنية الاقتصادية والسياسية للدول المتخلفة يمكن تفسيرها من خلال موقعها داخل النظام الاقتصادي العالمي حيث تركز هذه النظرية تحليلاتها على التطور العلمي للرأسمالية وآثارها على دول العالم الثالث . وتحدد نظرية التبعية رؤيتها للفساد من خلال وجهة نظرها في

الجماعات الحاكمة داخل العالم الثالث ، فقد نظر علماء التبعية إلى حكام العالم الثالث باعتبارهم مجرد عملاء للقوى الأجنبية ، وحارسين للمصالح الاقتصادية الأجنبية خلال مرحلة ما بعد الاستعمار ، فعلى الرغم من خروج المستعمر وتحقيق الاستقلال السياسي ظل الاقتصاد تابعاً ، وفي ظل ظروف التبعية صعد إلى السلطة في العالم الثالث حكام عسكريين ومدنيين ، وهم ليسوا حكاماً بالمعنى الدقيق للكلمة وإنما هم في حقيقة أمرهم أسرى للظروف التي تمر بها بلدانهم أكثر منهم أسياد يسيطرون على مصائرهم ومصائر شعوبهم ، ومن ثم بقى الاستقلال السياسي مجرد شعار أكثر منه حقيقة واقعة ، وسيبقى كذلك ما لم يتم القضاء على الرأسمالية العالمية(٣٠)، ولم تشر نظرية التبعية إلى فساد الحكام فقط ، وإنما قدمت تحليلاً لفساد واسع النطاق هو فساد الطبقة الرأسمالية التابعة في العالم الثالث ، فالفساد يعد خاصية أو سمة مميزة لأنشطة هذه الطبقة التي تتعاون مع الشركات متعددة الجنسية ،ومع الشرائح الأخرى من الرأسمالية العالمية، إضافة إلى تعاونها مع السلطة السياسية المحلية(٣١).

أن الفساد لدى نظرية التبعية هو ثمرة تلك العلاقات الوثيقة التي تؤسسها رأسمالية العالم الثالث مع الرأسمالية العالمية من جانب ومع الحكام المحليين من جانب آخر. ومن الواضح هنا أن نظرية التبعية لم تغفل المتغيرات الداخلية عند تفسيرها لظاهرة الفساد في العالم الثالث كما زعم علماء نظرية التحديث وإنما هي فقط أعطت الأولوية للعوامل الخارجية فاعتبرت المتغيرات أو العوامل الخارجية بمثابة العامل المستقل بينما العوامل الداخلية بمثابة العامل التابع .

أن التركيز على البعد الخارجي الدولي له أهميته عند دراسة ظاهرة الفساد ، فالقوى الخارجية تحاول دوماً ضرب أية محاولة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الفعلي داخل أي من بلدان العالم الثالث ،والذي يتبعه بالضرورة . لو تحقق . استقلالاً سياسياً حقيقياً أيضاً ، ومن هنا تكتسب نظرية التبعية أهميتها من اهتمامها بالتفاعل الجدلي بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية (أو المحلية) عند دراسة ظاهرة الفساد وغيره من الظواهر داخل مجتمعات العالم الثالث(٣٢).

٢ـ المادية التاريخية والاتجاهات النقدية الحديثة : بينما انشغلت نظرية التبعية بالعلاقات الدولية غير المتكافئة ، ركزت المادية التاريخية على طبيعة أساليب الإنتاج المسيطر داخل الاقتصاديات الرأسمالية التابعة ، وعلى التكوينات الاجتماعية المتولدة عنها ، فعملية الإنتاج بالنسبة للنظرية الماركسية هي المفتاح للتكوين الطبقي وعمليات الاستيلاء على الفوائض الاقتصادية(٣٣)، ويأتي تفسير الاتجاه الراديكالي داخل علم الاجتماع لظاهرة الفساد في سياق تلك النظرة العامة ، فذلك الاتجاه يقدم تفسيراً بنائياً دينامياً لظاهرة الفساد حيث ينظر لهذه الظاهرة باعتبارها نتاجاً لبناء اجتماعي اقتصادي معين خلال مرحلة تاريخية معينة ، فالفساد لدى التيار الراديكالي بشكل عام يرتبط بمجموعة من التناقضات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع خلال مرحلة تاريخية معينة. وإذا كانت الماركسية قد ركزت على التناقضات ذات الطابع الاقتصادي مثل التناقض بين قوة المجتمع الإنتاجية وقدرته على الاستهلاك وهو التناقض الذي ينجم عنه علاقات اجتماعية متنافرة(٣٤)، فإن الاتجاهات النقدية الحديثة قد ركزت على التناقضات الطبقية والسياسية والثقافية كمصدر للفساد وإن لم تذكره صراحة أو بشكل مباشر.

فقد أشار "جون ركس" . على سبيل المثال . وهو أحد ممثلي النظرية النقدية في انجلترا ، إلى أن التناقضات الداخلية تضع المجتمع على حافة أزمة تتجلى أهم مظاهرها في التفكك الأخلاقي ، وتحدث أيضاً "جون ركس" عن العالم الثالث الذي أطلق علية عالم المستعمرات حيث تحدث عن نظمه الاقتصادية وأبنيته الاجتماعية المتصلة بتلك النظم والتي تختلف عن مثيلتها في المجتمعات المتقدمة حيث لعب الاستعمار دوراً كبيراً في خلق مجتمعات لا متجانسة داخل العالم الثالث ، ويذهب "ركس" على أنه إذا كانت مشكلات العالم الأول تتعلق بالأجور، ومشكلات العالم الثاني تتعلق بالحرية السياسية والفكرية ، فإن أهم مشكلات العالم الثالث هي المرض والفقر والعنف . وانه برغم حصول العالم الثالث على استقلاله السياسي ألا إن العالم الرأسمالي مازال يمارس علية استغلاله من خلال المساعدات العسكرية والمالية ، ومن خلال مساندة ودعم الطبقات الحاكمة هناك ، ومن ثم فإن ثورة العالم الثالث لا يجب أن تتجه فقط نحو الدول الرأسمالية المتقدمة وإنما يجب أن تتجه بنفس القدر نحو استغلال وقهر القادة المحليين والطبقات الحاكمة(٣٥).

ويلاحظ هنا اتفاق "جون ركس" مع علماء نظرية التبعية في التأكيد على دور كلاً من المتغيرات الخارجية المتمثلة في الاستعمار التقليدي ثم استمراره في صورته الجديدة ، وأيضاً دور المتغيرات الداخلية المتمثلة في القهر والاستغلال الذي تمارسه الطبقات الحاكمة داخل مجتمعات العالم الثالث .

ثالثاً : المظاهر الرئيسية للفساد والآثار المترتبة علية

على الرغم من أن ظاهرة الفساد هي ظاهرة تشهدها كافة بلدان العالم . المتقدم والنامي . إلا أن الأمر الذي لا خلاف علية هو أن هذه البلدان لا تحوي نفس المعدلات من الفساد ، وحتى بلدان العالم الثالث تختلف فيما بينها ايضاً في درجة انتشار الفساد ومظاهرة أو أشكاله الرئيسية ، وأيضا في الآثار المترتبة علية.

وسوف نتناول في الفقرات التالية المظاهر الرئيسية للفساد ، وأهم الآثار التي يمكن أن تترتب علية :

١. مظاهر الفساد : يحدد "روبرت ويليام" مظاهر الفساد من خلال دراسته عن الفساد السياسي في أفريقيا ودول العالم الثالث في ثلاث مظاهر أساسية(٣٦).

المظهر الأول الذي يرى "ويليام أنه أكثر أشكال أو مظاهر الفساد انتشاراً في المجتمعات وأكثرها أهمية هي الرشوة الصغيرة وتشمل موظفي الحكومة ذوي المراكز الصغيرة أي صغار الموظفين الذين يكونون على اتصال منتظم بالمواطنين، وإذا كان معظم الفساد في أفريقيا وبلدان العالم الثالث يأخذ شكل الرشوة الصغيرة ،فإن ذلك المظهر من مظاهر الفساد يكاد يكون أحد مظاهر الحياة اليومية لهذه البلدان على حد تعبير "روبرت ويليام" .

وعلى الرغم من الرأي العام في هذه المجتمعات لا يقره ، إلا أنه يشكل جزء من التوقعات الشعبية عن السلوك البيروقراطي ، فقد أصبحت الرشوة الصغيرة بالنسبة للغالبية من هذه الشعوب ظاهرة عادية أو أمر معتاد في تعاملاتهم اليومية مع البيروقراطية .

أما المظهر الثاني من مظاهر الفساد والأكثر انتشاراً في أفريقيا ودول العالم الثالث بعد الرشوة الصغيرة ، فيتمثل في الواسطة **Nepotism** ويرجع انتشار ذلك المظهر من مظاهر الفساد إلى ما تتمتع به المجتمعات الأفريقية من روابط عائلية قوية ، فالموظف العام تقع على ضغوط مكثفة تدفعه إلى ذلك السلوك حيث تتطلب روابط الدم وصلات القرابة وعلاقات الجيرة والصداقة مثل هذا السلوك . أي الوساطة . بل وتشجعه ، ومن ثم

فإن إحساس الموظف بالالتزام تجاه جماعته التي ينتمي غليها كالأسرة أو جماعات القرابة والأصدقاء وما على ذلك يدفعه إلى منح تفضيلاته النسبية لمواطن دون أخر ، وتمييزه مواطن على أخر في العمل .

والمظهر الثالث من الفساد .كما يحدده روبرت ويليام . فيتمثل في المحسوبية **Patronge** ، بمعنى التعيين في الوظائف على أساس معيار غير معيار الكفاءة ، فلا يكون التخصص أو الكفاءة الفنية أو المهنية هي الاعتبارات الأكثر أهمية في تقييم المتقدمين للوظائف .

وإضافة إلى المظاهر التي حددها "روبرت ويليام" يمكن القول بأن هناك مظاهر أخر للفساد لمسها الباحث في مجتمعة العراقي لا تقل أهمية ، بل تزيد عن تلك المظاهر مثل تبديد المال العام وعقد الصفقات المشبوهة ، بما يترتب عليها من استيراد سلع فاسدة ومنتهية الصلاحية ، أو استيراد سلع وبضائع من منشئ غير المتفق عليه وبأسعار تفوق الأسعار الحقيقية لقيمة العقد ، إضافة إلى تهريب الأموال للدول المجاورة ، وغيرها كثير من مظاهر الفساد التي انتشرت وبكثرة في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ وكلها جرائم يرتكبها كبار الموظفين وليس صغارهم ، فضلاً عن بعض كبار المسئولين والساسة ممن يستغلون وظائفهم ونفوذهم في تحقيق مكاسب خاصة .

٢. الآثار المترتبة على الفساد : تتفق الكتابات المهتمة بدراسة الفساد على أن الآثار المترتبة على الفساد ونتائجه تفوق بكثير ذلك الاهتمام الذي نالته تلك الظاهرة من قبل الاقتصاديين وعلماء السياسة أو علماء الاجتماع (٣٧)، وإذا كان من تناول ظاهرة الفساد قد اختلفوا في تعريفها وفي المداخل النظرية التي درسوها من خلالها ، فإنهم قد اختلفوا أيضاً في تحديد الآثار المترتبة عليها من حيث كونها آثار سلبية أو إيجابية. فقد رأت بعض المدارس الفكرية أن الفساد يمكن أن يحقق أهداف مفيدة للمجتمع ، بينما رأى آخرون أنه آفة اجتماعية تمثل دائماً خرقاً للثقة العامة في النظام ، ومن ثم لا ينبغي التسامح معه أبداً . وترى فئة ثالثة أن الفساد ينبغي النظر إلية وتحليله في سياقه الاجتماعي والذي بناءً علية تتحدد آثاره إن كانت ايجابية أو سلبية .

أ. الآثار السلبية للفساد : يترك الفساد آثاراً سلبية خطيرة على عملية التنمية وعلى شرعية النظام الحاكم ، كما يؤدي إلى زيادة حدة الصراعات الاجتماعية وخاصة الطبقية . وتتفق كتابات عديدة على أن الفساد قد يتسبب في تقويض شرعية النظام الحاكم أو اهتزازها ، حيث يؤدي إلى إضعاف ثقة المواطنين في حكامهم وفي ممثليهم من النواب الذين انتخبوهم لكي ينوبوا عنهم(٣٨)، ويؤثر الفساد ايضاً على الاستقرار السياسي للمجتمعات ، فالمجتمع الذي ينتشر بدخلة الفساد لا يكون مجتمعاً متجانساً يتسم بالولاء الواحد والانتماء المشترك ، وإنما يكون مجتمعاً منقسماً إلى عدد من الجماعات غير المتجانسة ذات الولاءات المتضاربة بما يعني وجود أزمة تكامل سياسي وما يتبعها من صراعات اجتماعية حيث تصبح كل جماعة أشبه بالكيان المنعزل عن غيره ، ولكل جماعة معاييرها الخاصة ، ويترتب على كل ذلك تهديد الاستقرار السياسي وظهور مؤشرات العنف السياسي(٣٩).

وكمحصلة لتأثير الفساد على كل من شرعية النظام الحاكم وعلى الاستقرار السياسي للمجتمع ، يأتي تأثيره السلبي على عملية التنمية ، فحينما تهتز شرعية النظام ويهتز الاستقرار السياسي للمجتمع ويتهدد التكامل السياسي داخل المجتمع وتظهر مؤشرات العنف والصراعات الاجتماعية ، من شأن كل ذلك أن يعمل كمعوقات لعملية التنمية(٤٠)، ويعمل الفساد أيضاً كمعوق لعملية التنمية حيث يؤدي إلى انخفاض معدلات

النمو الاقتصادي ويؤثر على الدخل القومي ، حينما تحاول بعض الأنظمة الحاكمة الفاسدة تشويه السياسات الاقتصادية من أجل تمرير حصص كبيرة من موارد بلدانهم لتحقيق مكاسب خاصة بهم على حساب بقية أفراد المجتمع ، أي تصبح السياسة الاقتصادية هنا بمثابة الأداة التي يعيد عن طريقها الحكام الفاسدين توزيع الدخل القومي لصالحهم ، في هذه الحالات يؤثر الفساد على الدخل القومي ويؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، ومن أمثلة تلك الحالات حالة زائير تحت حكم "موبوتو" والفلبين تحت حكم "ماركوس" حتى عام ١٩٨٥ ، ونيكاراجوا تحت حكم "سوموزا" في الستينات والسبعينات(٤١) من القرن الماضي .

ب. الآثار الإيجابية للفساد : يصف ميشيل كلارك هؤلاء الذين ركزوا على الآثار الإيجابية لظاهرة الفساد بأنهم أصحاب المذهب الواقعي أو منهج السياسة الواقعية ، فمعظم المناقشات النقدية التي دارت حول آثار الفساد .كما يذهب كلارك . قد تمت من قبل علماء سياسة أمريكيين ، وعلى الرغم من عدم وجود إجماع فيما بينهم إلا أنهم تبنوا ما يمكن أن يسمى بمنهج السياسة الواقعية في تناولها لظاهرة الفساد ، حيث أنهم لم يركزوا فقط على إدانتها ، ويرى "كلارك" أن تناول هؤلاء العلماء لظاهرة الفساد هو تناول واعٍ لأنه تجنب النزعة الأخلاقية أو الحكم القيمي عند تفسير الآثار المترتبة على الفساد ، مما أضفى نوعاً من التوازن على مناقشاتهم حيث أظهرت هذه المناقشات فوائد الفساد كما أظهرت أضراره ، وهو ما يتفق مع الواقع في رأي "كلارك" حيث شكل الفساد بالفعل في بعض المجتمعات أو في مراحل معينه من تاريخها آفة اجتماعية ولكنه كان أقل ضرراً من بدائل أخرى(٤٢).

وفي هذا السياق يرى "سكوت" أن الفساد يعوق النمو الاقتصادي في حالات معينه فقط وليس في كل الحالات ويعطي "سكوت" أمثلة من التاريخ حيث لعب الفساد دور العامل المساعد للنمو الاقتصادي في كل من تايلاند وإنجلترا خلال القرن السابع عشر ، بينما كان الفساد معوقاً للنمو الاقتصادي في كل من إندونيسيا وهايتي(٤٣)، ويضع "سكوت" بعض الافتراضات التي يمكن أن تفسر لنا طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي وتفسر أسباب ذلك التباين بين مجتمعات يساعد فيها الفساد على تحقيق النمو الاقتصادي ، ومجتمعات أخرى يعوق فيها ذلك النمو، وفي سياق ذلك يرى "سكوت" أن الفساد تزيد خطورته في إعاقة النمو الاقتصادي في الحالات التالية :(٤٤)

١. عندما يكون الحاكم غير مبالٍ ، أو معادٍ للنمو الاقتصادي لمجتمعة .
٢. عندما تفتقر الحكومة إلى المهارات أو الموارد والإمكانيات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي .
٣. عندما يرتبط الفاسدين بعلاقات وثيقة مع كل من البيروقراطيين والسياسيين .

أما عن كيفية إسهام الفساد في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، فإن ذلك يتم من خلال قيام مرتكبي وقائع الفساد باستثمار مكاسبهم من عمليات الفساد التي يقومون بها في مشروعات تفيد مجتمعاتهم وتدفع عملية التنمية بها ، فالفساد هنا يسهم في تحقيق الكفاية ونسبة من التراكم ومن ثم يحقق نسبة نمو(٤٥).

لكن وعلى الرغم من اتجاه بعض الباحثين على الحديث عن الآثار الإيجابية للفساد فإنه من الصعب قبول هذا الرأي وخاصة في مجتمعاتنا التي تنتمي إلى العالم الثالث، ومن ثم فإن الاتجاه الأكثر واقعية هو الذي يؤكد على الآثار السلبية والخطيرة لظاهرة الفساد وأهمها تقويض شرعية النظام الحاكم وافتقاده للمصداقية وثقة

المحكومين ، وزيادة حدة الصراعات الطبقية فضلاً عن إعاقته لعملية التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل .

رابعاً : ظاهرة الفساد في بعض المجتمعات

تقرر الأمم المتحدة في برنامجها العالمي ضد الفساد انه يؤدي إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية ، وإعاقة التنمية الاقتصادية ، كما يسهم في عدم استقرار الحكومات حيث يتضمن الفساد تزويراً للعمليات الانتخابية وأنحرافاً عن القواعد القانونية أو إساءة استخدام القانون ، أما التنمية الاقتصادية فإنها تتوقف أيضاً لما يسببه الفساد من إعاقة الاستثمار الأجنبي والمشروعات الصغيرة داخل الدولة والتي غالبا ما تجد صعوبة بالغة في تحمل التكاليف المطلوبة منها في ظل وجود الفساد(٤٦) .

وقد أشار الاستعراض النظري السابق للاتجاهات النظرية حول ظاهرة الفساد إلى حجم وعمق الآثار السلبية التي يتركها الفساد على طبيعة وأداء الدولة والأفراد وعلى شرعية النظم الحاكمة وعلى التطور السياسي ، وأيضاً على عملية التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي بشكل عام .

فضلاً عن ذلك تؤكد بعض الكتابات على أنه برغم وجود الفساد داخل الديمقراطيات الغربية المتقدمة وبلدان أوربا الشرقية كما هو الحال في بلدان العالم الثالث ، إلا أن دراسة الفساد في مجتمعات العالم الثالث تحتل أهمية خاصة نظراً لوجوده بشكل أكثر انتشاراً عن البلدان المتقدمة من ناحية ، ونظراً لآثاره الخطيرة على التطور السياسي والاقتصادي من ناحية أخرى(٤٧) .

وفي مسح عام ٢٠٠٣ الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية على ١٣٣ دولة أوضح السيد بيتر ايغن*، رئيس المنظمة الملاحظات التالية :

١. إن المؤشر الجديد يدل على وجود مستويات فساد مرتفعة في كثير من الدول الثرية والفقيرة .
٢. إن تسعاً من كل عشر دول نامية حصلت على اقل من خمس نقاط من النقاط العشر على سلم التقييم
٣. إن سبعاً من كل عشر دول تحصل أقل من خمس نقاط على سلم التقييم في مؤشر العام ٢٠٠٣، مما يعكس مستويات الفساد المقدَّر بين السياسيين والموظفين الرسميين في ١٣٣ دولة.
٤. كما إن تسعاً من كل عشر من الدول النامية تحصل أقل من خمس نقاط، فيما خمس من كل عشر من الدول المقترحة تحصل أقل من ثلاث نقاط، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الفساد(٤٨).

على مستوى المجتمعات العربية توجد ظاهرة الفساد في كل البلدان ، وذلك حسب ما إشارة إليه قوائم منظمة الشفافية الدولية ، ففي مسح عام ٢٠٠٦ الذي أجرته منظمة الشفافية جاءت الإمارات العربية المتحدة كأول دولة عربية بترتيب٣١ من مجموع ١٦٣ دولة بدرجة شفافية٦,٢ ، وجاء العراق آخر دولة عربية بترتيب١٦٠ من مجموع ١٦٣ بدرجة شفافية ١،٩، وذلك حسب ما موضح في الجدول التالي :

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٦٣	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى ١٠ درجات)
٣١	١	الإمارات العربية المتحدة	٦،٢
٣٢	٢	قطر	٦،٠
٣٦	٣	البحرين	٥،٧
٣٩	٤	سلطنة عمان	٥،٤
٤٠	٥	الأردن	٥،٣
٤٦	٦	الكويت	٤،٨
٥١	٧	تونس	٤،٦
٦٣	٨	لبنان	٣،٦
٧٠	٩	مصر	٣،٣
٧٠	١٠	السعودية	٣،٣
٧٩	١١	المغرب	٣،٢
٨٤	١٢	الجزائر	٣،١
٩٣	١٣	سوريا	٢،٩
١٠٥	١٤	ليبيا	٢،٧
١١١	١٥	اليمن	٢،٦
١٥٦	١٦	السودان	٢،٠
١٦٠	١٧	العراق	١،٩

جدول رقم (١)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية

المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، قائمة ٢٠٠٦

ويلاحظ على القائمة السابقة انخفاض مستوى الشفافية والذي يعد مؤشراً على ارتفاع معدلات الفساد وخصوصاً في بعض دول البترول مثل السعودية وليبيا ، والتفسير الوحيد الذي يمكن أن يكون كونها دول ذات أنظمة استبدادية لا تتمتع بتداول السلطة وتعاني غياب الديمقراطية التي تعد عاملاً هاماً في مكافحة الفساد ، أما عن العراق والذي أحتل الترتيب الأخير عربياً ، وقد يكون ذلك تفسيره بسبب وجود الاحتلال الأمريكي، والذي يعد عاملاً اساسياً في تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع العراقي ، فضلاً عن الكثير من العوامل

والأسباب والتي جعلت من العراق ثاني دولة في العالم من حيث تفشي ظاهرة الفساد وارتفاعه في جميع القطاعات.

أما في قائمة ٢٠٠٧ فقد تفشت ظاهرة الفساد بشكل كبير في المجتمع العراقي ، وهذا واضح من ترتيب العراق بين دول العالم والدول العربية ، فقد جاء بالترتيب قبل الأخير عالمياً حيث حصل من مجموع ١٧٩ على الترتيب ١٧٨ ، وعل الترتيب الأخير عربياً ، وكما موضح في الجدول التالي :

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٧٩	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى ١٠ درجات)
٣٢	١	قطر	٦،٠
٣٤	٢	الإمارات	٥،٧
٤٦	٣	البحرين	٥،٠
٥٣	٤	الأردن	٤،٧
٥٣	٥	سلطنة عمان	٤،٧
٦٠	٦	الكويت	٤،٣
٦١	٧	تونس	٤،٢
٧٢	٨	المغرب	٣،٥
٧٩	٩	السعودية	٣،٤
٩٩	١٠	الجزائر	٣،٠
٩٩	١١	لبنان	٣،٠
١٠٥	١٢	مصر	٢،٩
١٣١	١٣	ليبيا	٢،٥
١٣١	١٤	اليمن	٢،٥
١٣٨	١٥	سوريا	٢،٤
١٧٢	١٦	السودان	١،٨
١٧٨	١٧	العراق	١،٥

جدول رقم (٢)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية

المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، قائمة ٢٠٠٧

ويلاحظ على الجدول رقم (٢) أنه مازال الفساد متفشي في جميع الدول العربية وبنسب متقاربة ، أما في العراق فأنة في تزايد من عام ٢٠٠٣ إلى اليوم ، ولم تحدث أي محاولة حقيقية لمكافحة الفساد ، على الرغم من وجود الكثير من المؤسسات التي تعالج الفساد .

وفي قائمة ٢٠٠٨ فان الفساد في المجتمع العراقي مازال في تزايد ، حيث إن العراق مازال في المرتبة ١٧٨ وهي المرتبة قبل الأخيرة عالمياً ، والأخيرة عربياً ، وانخفضت درجة الشفافية من ١،٥ في عام ٢٠٠٧ إلى ١،٣ في عام ٢٠٠٨ ، وكما موضح في الجدول التالي :

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٨٠	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى ١٠ درجات)
٢٨	١	قطر	٦,٥
٣٥	٢	الإمارات العربية المتحدة	٥،٩
٤١	٣	سلطنة عمان	٥،٥
٤٣	٤	البحرين	٥،٤
٤٧	٥	الأردن	٥،١
٦٢	٦	تونس	٤،٤
٦٥	٧	الكويت	٤،٣
٨٠	٨	السعودية	٣،٥
٨٠	٩	المغرب	٣،٥
٩٢	١٠	الجزائر	٣،٢
١٠٢	١١	لبنان	٣،٠
١١٥	١٢	مصر	٢،٨
١٢٦	١٣	ليبيا	٢،٦
١٤١	١٤	اليمن	٢،٣
١٤٧	١٥	سوريا	٢،١
١٧٣	١٦	السودان	١،٦
١٧٨	١٧	العراق	١،٣

جدول رقم (٣)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية

المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، قائمة ٢٠٠٨

يتضح من نتائج مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٨ أنه وبالرغم من وجود الفساد وانعدام الشفافية اللذان ما يزالان يشكلان تحدياً أساسياً أمام تنمية المنطقة ، ألا أنه يلاحظ وجود تحسن في ارتفاع مستوى الشفافية في كل من قطر ، الإمارات العربية المتحدة ، عمان ، والبحرين ، ولم يتضح بعد ما إذا كان هذا

التحسن ولاسيما في دول الخليج الغنية بالنفط والغاز ناتج عن زيادة في الإرادة السياسية لمكافحة الفساد أو يعكس قدرة الفوائض الكبيرة التي تغذي التنمية الاقتصادية السريعة والتي من خلالها تختفي الآثار السلبية للفساد . ويلاحظ أيضاً ثبات العراق في المرتبة قبل الأخيرة عالمياً ، والمرتبة الأخيرة عربياً ، ويلا حظ أيضا انخفاض مستوى الشفافية مازال مستمر من ١،٩ في عام ٢٠٠٦ ، إلى ١،٥ في عام ٢٠٠٧ ، وصولاً إلى ١،٣ في عام ٢٠٠٨، وذلك على النحو الذي سنوضحه من خلال الجدول التالي :

السنة	درجة الشفافية	ترتيب العراق بين دول العالم	ترتيب العراق بين الدول العربية
٢٠٠٦	١،٩	١٦٠ من مجموع ١٦٣	١٧ من ١٧ دولة عربية
٢٠٠٧	١،٥	١٧٨ من مجموع ١٧٩	١٧ من ١٧ دولة عربية
٢٠٠٨	١،٣	١٧٨ من مجموع ١٨٠	١٧ من ١٧ دولة عربية

جدول رقم (٤)

يوضح ترتيب العراق بين دول العالم والدول العربية

من حيث مستوى الشفافية خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨

ويلاحظ من الجدول السابق اختلاف درجات الشفافية الحاصل عليها العراق خلال الفترة المذكورة ، حيث تباينت في حدود ضئيلة وبالنقصان ، وتتراوح ما بين (١،٩ إلى ١،٣) ، وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن ظاهرة الفساد في العراق لم تتأخر فقط مواجهتها وإنما هي لم تبدأ أصلاً ولم يحدث حتى الآن مكافحة حقيقية للفساد في المجتمع العراقي ، وهذا واضح من خلال تدني درجة الشفافية .

وغياب الشفافية في المجتمع العراقي له مؤشرات عديدة ، منها نقص المعلومات وصعوبة الحصول عليها ، والكثير من قضايا الفساد التي يحقق فيها القضاء العراقي والمتهم فيها مسئولين كبار ، إضافة إلى هروب الكثير من المتهمين بقضايا فساد إلى خارج القطر .

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى تجربة سنغافورة التي كان الفساد فيها يمثل طريقة للحياة حتى عام ١٩٥٩ ، ولكنها عندما قررت البدء في محاربة الفساد انتهجت إستراتيجية اعتمدت بشكل رئيسي على الشفافية والمساءلة ، فسعت نحو القضاء على كل الفرص التي يمكن أن تتيح المناخ للفساد ، وقد قامت بالتطبيق الحزم لقانون مكافحة الفساد ، والتحقيق في ممارسات الفساد دون تخوف وبدعم كامل من الحكومة والقيادة السياسية(٤٩) واليوم سنغافورة هي من ضمن قائمة أنزه خمس دول في العالم أجمع ، وهي في المراتب الأولى ضمن قوائم منظمة الشفافية الدولية ، وتبقى الشفافية والمساءلة وتطبيق قوانين مكافحة الفساد من العوامل المهمة آذ ما أردنا مكافحة حقيقية للفساد .

خامساً : العوامل الموضوعية التي تحد من انتشار ظاهرة الفساد

تشير قوائم منظمة الشفافية الدولية إلى انخفاض مستويات الفساد بعدد من الدول ، فسنغافورة على سبيل المثال ، وبالرغم من كونها واحدة من دول العالم الثالث (قارة أسيا) إلا أن ترتيبها داخل قوائم منظمة الشفافية

الدولية قد جاء متقدماً بين الدول الأكثر شفافية والأقل فساداً في العالم ، فقد احتلت سنغافورة المركز السابع في قائمة عام ١٩٩٦ بدرجة شفافية ٨،٨ ، وتقدمت إلى المركز الرابع في قائمة ٢٠٠١ بدرجة ٩،٢ كما احتلت المركز الخامس في قائمة ٢٠٠٣ بدرجة ٩،٤ وحتى قائمة ٢٠٠٨ ظلت سنغافورة بالترتيب الرابع بين دول العالم وعند درجة الشفافية ٩،٢ .

ويمكن أن نؤكد أن هناك عامل تشترك فيه معظم الدول ذات المستوى المنخفض من الفساد وهو عنصر المساءلة ، ويمكن أيجاز العوامل والظروف الموضوعية التي تتشابه فيها الدول التي تنخفض بها معدلات الفساد بما يأتي :

١. النظام الديمقراطي الذي يتيح قدراً كبيراً من الشفافية والمساءلة مهما كان منصب أو مكانة الطرف الذي ارتكب واقعة الفساد . فالدولة التي تتمتع بنظام ديمقراطي تكون الحكومة فيه مسئولة أمام البرلمان بكل أنشطتها ويحاسب فيها كل من الراشي والمرتشي ، كما يجب أن يقدم المسئولون في الحكومة إقرار مالي كل عام ، وأن تطبق قوانين مكافحة الفساد بكل حزم ودون أي استثناءات(٥٠)

٢. ارتفاع متوسطات الدخول وارتفاع مستوى المعيشة ، ففي سنغافورة هناك اعتقاد راسخ لدى الدولة بأن الموظف إذا ما وجد دخلاً يكفيه ، فإنه سيمتنع عن ممارسة الفساد ، لذلك يعد دخل الموظف الحكومي في سنغافورة من أعلى المرتبات في العالم . فقد رفعت الدولة نصيب الفرد من الدخل القومي من ٦٥٠ دولار سنوياً وقت حصولها على الاستقلال عام ١٩٦٥ إلى عدة آلاف(٥١) ، وكذلك الحال في دولتي اليابان وانجلترا حيث ترتفع متوسطات الدخول ومستويات المعيشة.

أما في ألمانيا فعلى الرغم من ضعف دخول الموظفين بها إلا أنهم يتمتعون بمشاعر الاستقرار الوظيفي ،كما يحضون باحترام المواطن الألماني مما يترك مجالاً ضعيفاً أمامهم لممارسات الفساد الإداري . أما الفساد السياسي تنتشر بعض مظاهرة في ألمانيا وذلك نظراً لغياب عنصر المساءلة بالنسبة للسياسيين ، فأعضاء البرلمان لا يخضعون للمساءلة والبرلمان لا يحق له مساءلة الوزراء والحزب هو الجهة الوحيدة المسيطرة على قرار إبقاء أو عزل مسئول من منصبة ، وقد سبق أن تورط بعض المسئولين هناك في قضايا فساد ،ولم تتم إدانتهم وتم الإبقاء عليهم في مناصبهم داخل السلطة(٥٢) .

وفي تجربة ألمانيا دليل واضح مرة أخرى على أهمية كل من الاستقرار الوظيفي وعنصر المساءلة في مكافحة الفساد والحد من نموه. ونخلص من كل ماسبق إلى أن حرص النظام على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والوظيفي ، وإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية ، والترويج لقيم إيجابية تحث على العمل والإنتاج ، فضلاً عن الحرص على تحقيق مستوى معيشي ملائم ومتوسط دخل وفرصة عمل ملائمة أيضاً ، وتوفير مناخ ديمقراطي تكون المساءلة والرقابة . وخاصة مع كبار المسئولين . في قائمة أولويات النظام . كل هذه العوامل الموضوعية إذا ما توافرت بإمكانها الحد من الآثار السلبية والتدميريه للفساد على عملية التنمية الاقتصادية وعلى شرعية النظام السياسي ، ويمكنها أيضاً الحد من نمو الفساد ذاته وليس الحد من آثاره .

الخلاصة

أن الفساد يكاد يخرج من نطاق كل الجرائم التي تكمن وراءها عوامل فردية أخلاقية أو غير أخلاقية والتي يُطلق عليها بالفساد الفردي ، فالباحث يعتقد أن السمة الجوهرية للفساد والتي تميزه عن الجريمة

العادية أنه سلوكاً جماعياً يتفشى في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة بفعل عوامل بنائية اقتصادية واجتماعية ، ويترتب علية إعادة توزيع الثروة العامة لصالح الطبقة المسيطرة على المجتمع والتي تمثل الأقلية في هذا المجتمع ، كما أنه يمثل أحد أساليب أو آليات الاستغلال التي تعتمد عليها الطبقة المسيطرة ، فهذه السمات هي التي تميز الفساد عن الجريمة العادية ، فالسرقة والاختلاس والرشوة الصغيرة وغيرها من الجرائم لا ترقى إلى مستوى الفساد طالما بقيت عند حدود أفراد بدافع عوامل فردية وليس بدافع الاستغلال ، وطالما لم يترتب عليها إعادة توزيع الثروة العامة بشكل غير عادل ، إضافة إلى ذلك فإن الجريمة العادية لا تتم من خلال شبكة معقدة من العلاقات المنحرفة تمنحها الطابع المؤسسي ، فالفساد هو ذاته الجرائم العادية ولكن تتم في صورة جماعية ومن خلال شبكة معقدة من العلاقات . ويتوقف حجم الفساد على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظم الحاكمة ، حيث تنمو معدلات الفساد في ظل غياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية وفي ظل انتشار الفقر والبطالة ، وعدم حرص النظام على الاستقرار الوظيفي والاجتماعي للمواطن . وتنعكس طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على خصائص ظاهرة الفساد والأطراف المرتكبة لوقائع الفساد ، حيث أن الفساد عادتاً يأخذ شكل الممارسات الجماعية ، ويصبح رجال الأعمال طرفاً أساسياً من أطراف الفساد ، ويتسم الفساد هنا بالتحالف بين المال والسلطة في إطار شبكة معقدة من علاقات الفساد المتبادلة ، حيث يكون الطرف الآخر للفساد غالباً من ذوي المواقع الرسمية وأصحاب المناصب العامة في الدولة ، ويتحول هنا الفساد إلى احد آليات الاستغلال الرئيسية التي تعتمد عليها النظم الحاكمة .

وهنا يمكن أن أقوال إن الاستنتاج الذي يمكن إن يخرج به البحث ، هو أن الطبقات الحاكمة داخل مجتمعات العالم الثالث تعد بمثابة المسئول الأول عن انتشار الفساد في مجتمعاتها وارتفاع معدلاته وتحوله إلى جزء من نسيج المجتمع .

ومن ثم فإن التوصية الوحيدة التي يمكن أن يخرج بها البحث ، ليس في أمكانها ألا أن تتوجه إلى السلطة السياسية التي عليها مهمة توسيع هامش الحرية والديمقراطية ، وإضفاء سلطة المحاسبة والإلزام على الأجهزة الرقابية ، والمكافحة الحقيقية للفساد من خلال التطبيق الحازم لمبدأ المساءلة وخاصة مع ذوي المناصب العليا كالوزراء والمحافظين وكبار المسئولين ، إضافة إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتشارك مشاركة حقيقية في مكافحة هذه الظاهرة ، وقبل كل ذلك الحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتحقيق الاستقرار الوظيفي والمهني لكل فئات المجتمع .

المصادر حسب ورودها في البحث

١.ابن منظور ، لسان العرب المحيط ، تقديم عبدالله العلايلي ، أعداد وتصنيف يوسف خياط ، المجلد الثاني ، دار لسان العرب ، بيروت ، بدون سنة نشر ، ص١٠٩٥ .

٢.د.إبراهيم أنيس ، وآخرون ، المعجم الوسيط ، الجزء الأول والثاني ، ط٦ ، بدون مكان نشر ، ١٩٩٤، ص٦٨٨ .

٣.حنان محمد حسن سالم، التوجهات الإيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري ، أطروحة دكتوراه ،قسم الاجتماع،كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، مصر ، ٢٠٠٠ ، ص٣.٢.

4.Edgar F. Borgatta and Rhonda Montgomary (Editors):Encyclopedia of Sociology, Swcond Edition,V.3,2000,P.2123.

٥.د.احمد مجدي حجازي ، صناعة الفساد في العالم الثالث ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، العدد الأول ، المجلد ٥٠ ، ١٩٩٠ ، ص١٣٣ .

٦.بيير لاكوم ، الفساد ، ترجمة سوزان خليل ، الطبعة الأولى ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٢٧ .

7. lbid . pp . 2123 – 2124

8.Vernon Bogdanor (Editor): The Blacrwell Encyclopedia of Political lnstitions, Great Britain, Norwich Ltd,1987. p.445 .

9. lbid. pp. 2123-2124.

10.Robert Williams: Political Corruption in Africn, Gower Publishing Cmpany Limited, Blackmore press,England,1987,pp.12-14 .

11. lbid. pp. 19 – 20 .

12.Michael Clarke (Editor): Corruption, Causes, Consequences, and control, Frances, pinter (publishers), ltd, 1983 , p. 24 .

13. Encyclopedia of Sociology, op. Cit, p. 2124 .

14. Morris Szeftel : Corruption and the Spoils system in Zambia , in: Michael clark, op. cit, p. 164 .

15. James C. Scott: Comparative Political Corruption, Prentice Hall,lmc, Englewood Cliffs, New Jersey , U.S.A, 1972, p.3 .

16. lbid . p. 4 .

17. Robert Williams , op. Cit, p. 3 .

18. lbid . p. 21 .

19. Heleen E. Bakker and Nico G. Schulte Nordholt (Editors): Corruption and Legitimacy, Siswo publication 393, Amsterdam, Siswo, 1996, p. 24 .

20. Morris Szeftel, op. Cit, p. 182 .

21. Rabert Williams, op. Cit, p. 22 .

22. lbid. P. 22 .

23. Morris Szeftel, op. Cit, pp. 181 – 182 .

٢٤. د.علي ليلة ، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع ، الطبعة الثانية ، دار الهاني للطباعة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٥٢ .

25. Vinod Pavarala : lnterpreting Corruption, Elite perspectives in lndia, sage pablications, New Delhi,Thousand, oaks, London, 1996,p.20.

26. Robert Williams, op. Cit, p. 22 .

٢٧. د.محمد عارف ، تالكوت بارسونز رائد الوظيفية المعاصرة في علم الاجتماع ،الطبعة الأولى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ١٤١ . ١٤٢ .

28. Robert Williams, op. Cit, p. 25 .

29. Heleen E. Bakker, op. Cit, p. 10 .

٣٠. د.علي ليلة ، العالم الثالث قضايا ومشكلات ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص ص٨١ . ٨٣ .

31. Robert Williams, op. Cit, pp. 23 – 24 .

٣٢. د.نجلاء عبد الحميد راتب ، التحليل السوسيولوجي لظاهرة الفساد ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الزقازيق فرع بنها ، العدد١٢ ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص١٠٢١ .

33. lbid. P. 25 .

34. lbid. P. 24 .

٣٥.د.مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسة ، الكتاب الثالث ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٧٩،ص ص٥٥. ٥٦ .

36. Heleen E. Bakker, op. Cit, pp. 10 – 11 .

37. Robert Williams, op. Cit, pp. 59 – 63 .

38. Arvind K. Jain, Economics of corruption, op. Cit, p. 1 .

39. Heleen E. Bakker and others, Corruption, and Legitimacy, op. Cit, p. 11 .

٤٠. أكرم بدر الدين،ظاهرة الفساد السياسي،مجلة الفكر العربي،بيروت،العدد ٧١ ، السنة ١٤، آذار ١٩٩٣ ، ص ٤٢ .

٤١. المصدر السابق نفسه ، ص ٤٣ .

42. Arvind K. Jain, op. Cit, p. 2 .

43. Michael Clarke, op. Cit, p. 154 .

44. James C. Scott, op. Cit, p. 90 .

45. lbid. P. 91 .

٤٦. د.نجلاء عبد الحميد راتب ، التحليل السوسيولوجي لظاهرة الفساد ، مصدر سابق ، ص١٠٣٢ .

٤٧. المصدر السابق نفسه، ص١٠٣٣ .

٤٨. موقع منظمة الشفافية الدولية ، بيانات عام ٢٠٠٣ ،http://www.transparency.org

٤٩. د.نجلاء عبد الحميد راتب ، التحليل السوسيولوجي لظاهرة الفساد ، مصدر سابق ، ١٠٨٩ .

٥٠. المصدر السابق نفسه ، ص١٠٤١ .

٥١. هتلر طنطاوي ، دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في مصر ، تحرير مصطفى كامل السيد ، الفساد والتنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ،١٩٩٩، ص ٣١٠ .

٥٢. في . جيه . راجان ، الشفافية والمساءلة في سنغافورة ، تحرير مصطفى كامل السيد ، الفساد والتنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٧٨ .

هوامش البحث

*غادر البنك الدولي الذي كان مسئول عنه في نيروبي ، في أيار ١٩٩٣ وقام بتجميع ٧٠ متخصصاً في الشؤون المالية الدولية من جميع القارات وأسس منظمة الشفافية الدولية في برلين .